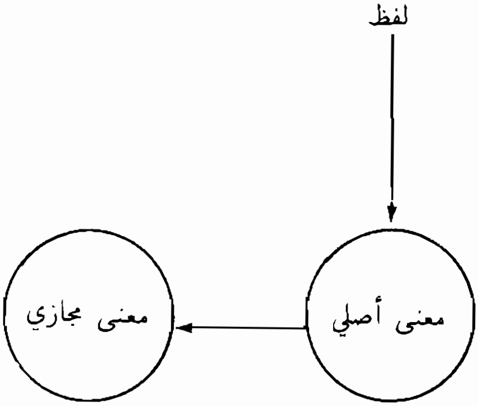
حول مفهوم الكناية

د. عادل فاخوري

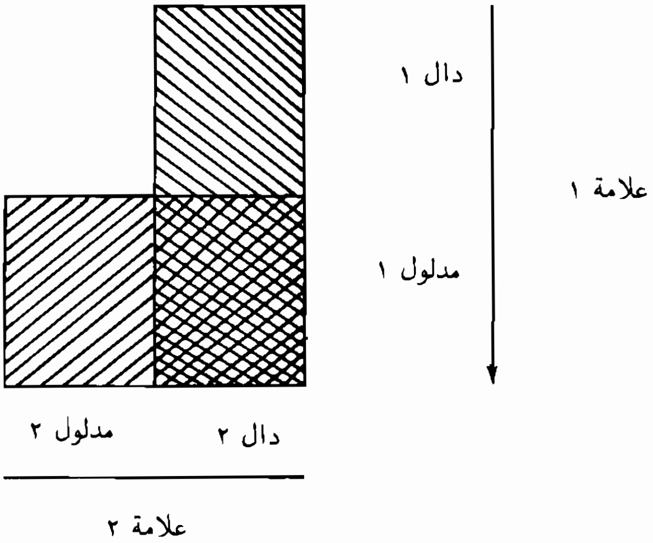
الغرض من هذا المقال ضبط الصورة الكنائية في مفهومها الشائع، الذي أثبته السكاكي، دون التطرّق إلى الاختلافات الحاصلة عند البعض، وخاصة ابن قتيبة، بالرغم ممّا لتعريفاته وأقسامه من قيمة بالنسبة لعلم البيان المقارن، نظراً لتشابهها مع المصطلحات الأجنبية.

ثمة اتفاق بين أغلب البلاغيين العرب، على أن الكناية (اللسانية) تتألّف من لفظ له معنى حقيقي يقصد به معنى آخر، هو ملزوم للمعنى الأول. هذا مايمكن تمثيله على الشكل الآتي:



(ش ١)

وبنوع عام ، يمكن أن نعتبر الصورة الكنائية مركّبة من علامتين (signes) : الثانية منهما ، دالها هو المدلول الأصلي للأولى على هذا النحو :



(ش ٢)

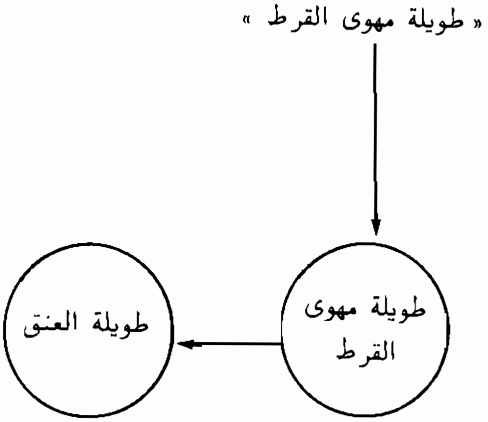
يجدر التنبيه إلى أن اتجاه السهم بين الدال والمدلول ، لا يعبّر عن العلاقة الموضوعية بل عن العلاقة الذاتية فقط ، أي عن كيفية انتقال التصوّر من الدال إلى المدلول . فعند عروض اللفظ ينتقل الذهن من المعنى الأصلي إلى المعنى المجازي . أمّا في الواقع ، فالعلاقة بين هذين المعنيين هي عكس ذلك ، كما ورد في تعريف الكناية ، إذ أن المعنى المجازي هو ملزوم الأصلي ، أي أن الأصلي هو لازم المجازي ، وبالتالي :

معنى أصلي ⟵ معنى مجازي

وهنا ، بالطبع ، يجب أن لا تؤخذ كلمتا « لازم » و « ملزوم » بالمفهوم الحصري للاستنتاج المنطقي ، بل بمعنى « التابع » و « المتبوع » بشكل عام ، وهو معنى يحتاج إلى تفصيل وتدقيق فيما بعد . المثل الشائع على ذلك عندهم هو :

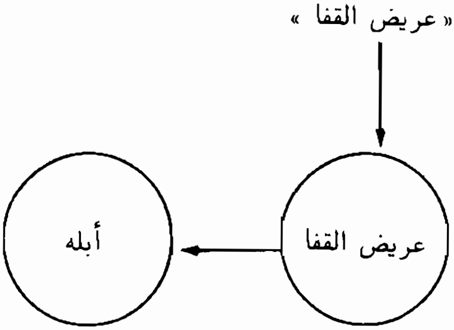
(فلانة) طويلة مهوى القرط .

ففي هذه الجملة ، يدل المحمول على معناه الحقيقي أي : طويلة مهوى القرط . وهذا المعنى يراد به معنى آخر متبوع له ، هو أنها : طويلة العنق . وعليه يجري الانتقال الذهني على هذا الشكل :



(ش ٣)

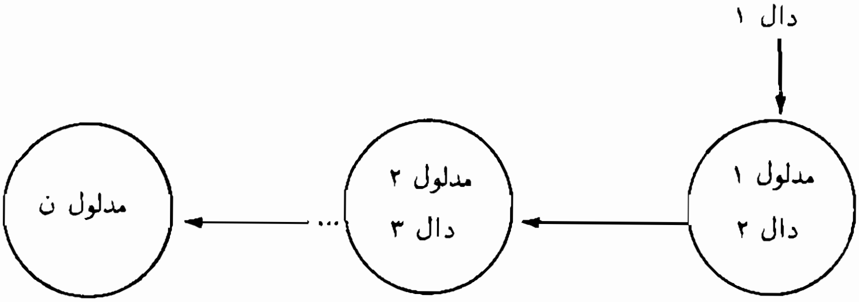
مثل آخر :



(ش ٤)

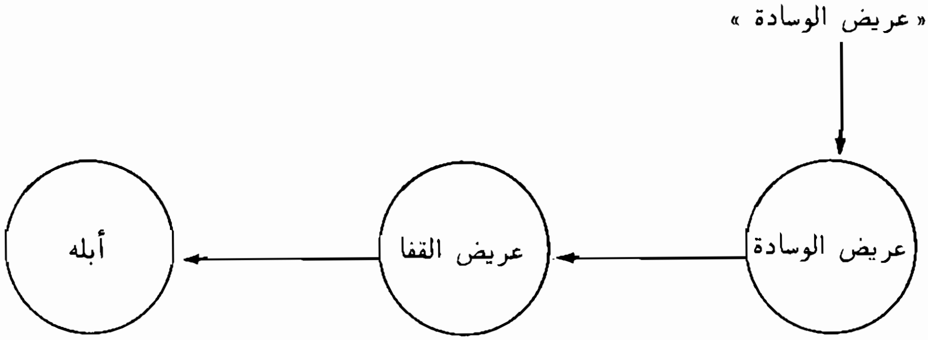
كناية قريبة وكناية بعيدة :

قد لا يتوقف القصد عند المدلول ٢ (راجع الشكل ٢) ، بل يكون هذا بدوره دالاً لمدلولٍ ثالث ملزوم له ، وهذا الثالث لرابع الخ . . . إلى أن تنتهي السلسلة إلى مدلول ن ، هو المطلوب الأخير ، وفقاً لهذا التصميم :

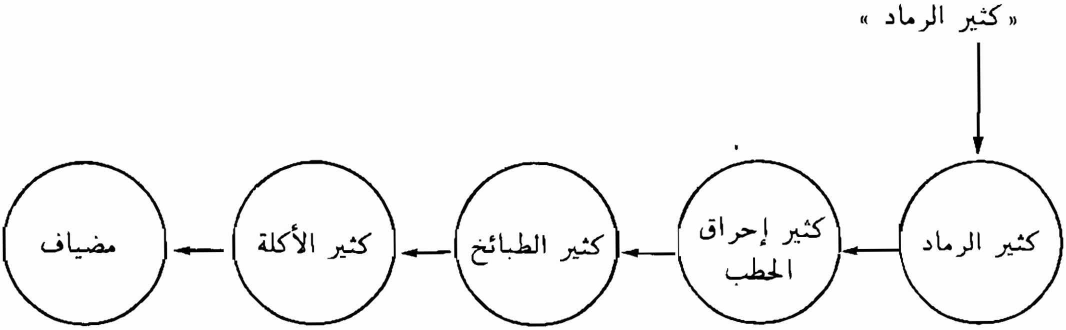


(ش ٥)

من أمثلة ذلك :



(ش ٦)



(ش ٧)

أمّا مقدار طول السلسلة فيعود تعيينه إلى أمور سيكولوجية كالذاكرة وما أشبه.

هذا الصنف من الكناية الذي يتم فيه الانتقال إلى المطلوب بتوسط عدة مجازات، يخصه السكاكي باسم « الكناية البعيدة » وخلاف ذلك يؤلف « الكناية القريبة »، كما في المثلين اللذين سبق ذكرهما، أي « طويلة مهوى القرط » و « عريض القفا ».

بالنسبة إلى هذه الضوابط للصورة الكنائية، لا يوجد أدنى إشكال. لكن الخلاف بين البلاغيين يبدأ عند تحديد جهة المدلول الأصلي. فتعريفات معظمهم تشترط فيه أن يكون متحققاً بالفعل، منها :

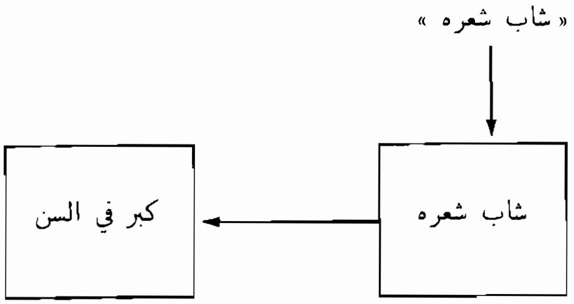
١ - الكناية، هي أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردیفه في الوجود، فيومىء به إليه ويجعله دليلاً عليه [١]...

٢ - ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما هو ملزومه لينتقل من المذكور إلى المتروك[٢].

٣ - الكناية، هي كل لفظة دلّت على معنى يجوز حمله على جانب الحقيقة وجانب المجاز بوصفٍ جامع بين الحقيقة والمجاز[٣].

٤ - هي اللفظ الدال على معنيين مختلفين: حقيقة ومجاز من غير واسطة،لا على جهة التصريح[٤].

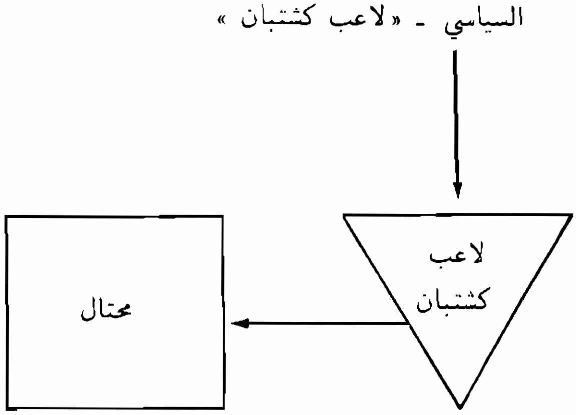
إذا رمزنا إلى الجهة «بالفعل» بـ«□»، يكون تركيب الكناية بهذا المفهوم على النحو الآتي:



(ش ٨)

حيث كل من المدلول الأصلي والمدلول المجازي متحقّق بالفعل.

أما القزويني، فلا يفترض في المدلول سوى أن يكون ممكناً، معرِّفاً الكناية على أنها «لفظ أريد به لازم معناه، مع جواز إرادة معناه حينئذٍ»[٥]. وذلك كما يضيف أحمد الهاشمي «لعدم وجود قرينة مانعة من إرادته»[٦]. وعليه، إذا رمزنا إلى الإمكان بـ« ∇ » يصبح تمثيل الكناية عنده هكذا:

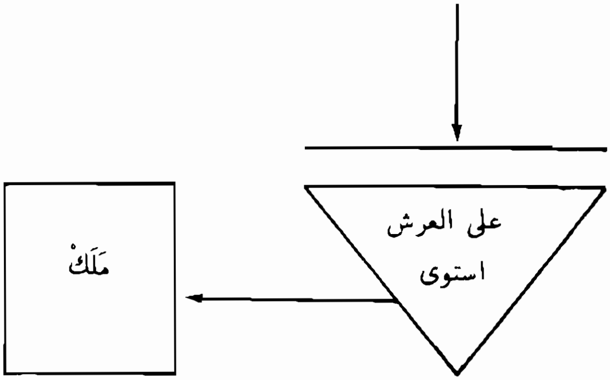


(ش ٩)

ومن الواضح في هذا المثل، أن السياسي هو في الواقع محتال، بالرغم من أنه لا يلعب بالكشتبان فعلياً - مع أن هذا يمكن أن يحصل له -

هناك أيضاً، فريق ثالث يذهب إلى حد أنه يجيز أن يكون المدلول الأصلي مستحيلاً، ويستشهد على ذلك بالمثل التالي، حيث الرمز « ∇̄ » يشير إلى سلب الإمكان، أي الامتناع:

الرحمن - «على العرش استوى»

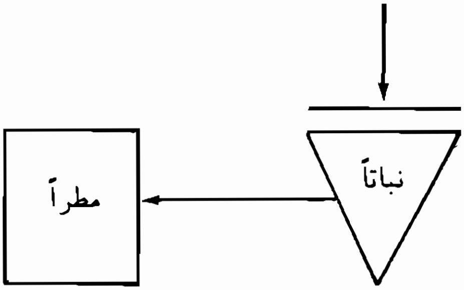


(ش ١٠)

نقد

إن الاعتراض لا يقع على الأمثلة في كل من التعريفات الثلاثة، من حيث إنها تنطوي على دلالة كنائية، بل على كون هذه التعريفات المتناقضة صالحة أم لا. ولا شك أن التعريف الثالث الذي يجيز أن يكون المعنى الحقيقي في الكناية مستحيلاً هو فاسد، كما أشار إلى ذلك أبو القاسم في حاشية المطوّل[٧]، إذ عندها، لا تعود تتميز الكناية عن المجاز المرسل بل تصبح جزءًا منه. ففي حال أخذ المسبب بدل السبب في المجاز المرسل، أو على الأخص في ما يعرف بالاجنبية باسم الـ(métonymie) كما في المثل الآتي:

أنزلت السماء - «نباتاً»



(ش ١١)

تتحقق الخصائص ذاتها التي ينطوي عليها التعريف الثالث من امتناع المدلول الأصلي (النبات) في الجملة، وقيام علاقة متبوع لتابع، بينه وبين المدلول المجازي (المطر).

كذلك، نريد أن نرفض الأخذ بالتعريف الذي يكون فيه المدلول الأصلي ممكناً من دون أن يكون حاصلاً بالفعل؛ إذ بالنسبة لهذه الحال، باستطاعتنا إيراد أمثلة من المجاز المرسل مساوية لها. وما إدراج كثير من البلاغيين لها تحت باب الكناية، إلاّ لأنهم اعتبروا هذه الصورة بسيطة غير مركبة. والواقع، كما سيبدو لنا من التحليل، هي غير مختلفة جوهرياً عن الحال السابقة التي يكون فيها المدلول الأصلي ممتنعاً.

إذن، تنحصر عندنا الكناية بالتعريف الأول، أي الذي يكون فيه كل من المدلولين، الحقيقي والمجازي، مقصودين. وهذا التعريف، هو الأصلح لأنه، بالإضافة إلى بساطته، يشمل سائر المجالات السيميائية من رسوم ثابتة ومتحركة وأصوات وأحداث العالم الخارجي.

أمّا الإشكال الذي كان يجعل البعض يصنّف بقية الصور تحت باب الكناية، فيعود إلى أن هذه الصور هي حاصل ضرب عدة علاقات (relations) متنوّعة، أو عدة دالات (Fonctions) متنوعة، بينها علاقة أو دالة كنائية. لقد سبق لنا أن رأينا ضرب علاقات أو دالات من النوع ذاته كما في الكناية البعيدة حيث المثل الاول كان ضرباً لكِنايتين:

ك١ ⊗ ك٢

وبكتابة أخرى:

ك٢ (ك١ (عريض الوسادة)) = أبله

والمثل الثاني كان ضرباً لخمس كنايات:

ك١ ⊗ ك٢ ⊗ ك٣ ⊗ ك٤ ⊗ ك٥

أي:

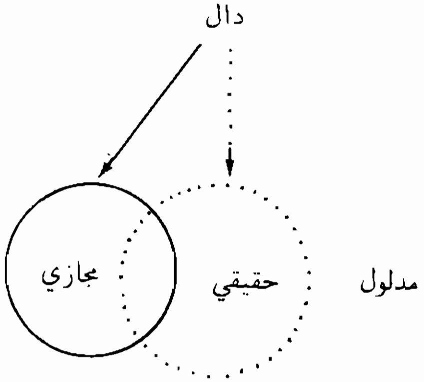
ك٥ (ك٤ (ك٣ (ك٢ (ك١ (كثير الرماد))))) = مضياف.

كذلك، يمكن تركيب صور بيانية من ضرب عدة صور من أنواع مختلفة. لنحلّل المثل الآتي:

فلانة ـ خرساء الأساور

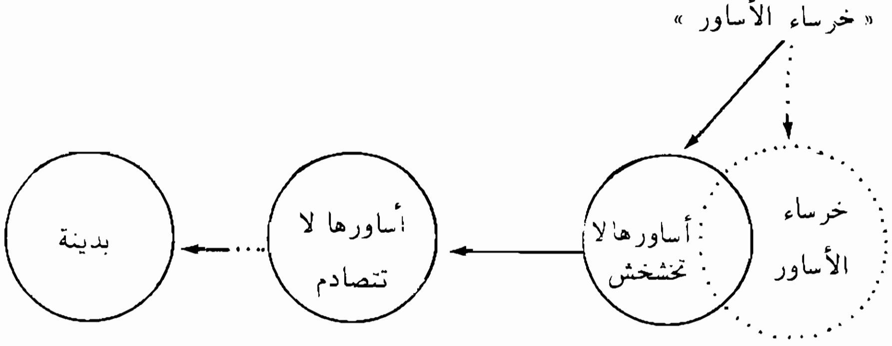
فالخبر «خرساء الأساور» يشكل أولاً استعارة بـ«الأساور لا تخشخش»، إذ الخرس يمتنع إسناده إلاّ إلى الحيوان الذي له فم، ومن ثم، فكون الأساور لا تخشخش هو كناية عن «عدم تصادمها». وهذا بدوره كناية عن أن فلانة هي «بدينة».

وبالتالي ، إذا اتفقنا على تمثيل علاقة الاستعارة على هذا النحو :



(ش ١٢)

حيث الخطوط المنقطة تشير إلى المدلول المحذوف والخطوط السوداء إلى المدلول المقصود ، يكون تمثيل الصورة السابقة المركبة على الشكل الآتي :



ش ١٣)

أي أن هذه الصورة هي حصيلة ضرب استعارة (ع) بعدّة كنايات :

ع ⊗ ك١ ⊗ ك٢ ⊗ ... ⊗ كن

وبتعبير آخر :

كن (... (ك٢ (ك١ (ع (خرساء الأساور)))) ...) = بدينة

(يتبع ..)

الحواشي

(١) عبدالقاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ٥٢ .
(٢) السكاكي ، المفتاح ، ٢١٣ .
(٣) ابن الاثير ، المثل السائر ، ج . III ، ص؟
(٣) يحيى بن حمزة العلوي ، الطراز ، ج I ، ص٣٧١ .
(٥) الإيضاح في علوم البلاغة ، للقزويني ص ٤٥٦ .
(٦) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ، لأحمد الهاشمي ، ص١٤٦ .
(٧) راجع : التهانوي ، كشاف اصطلاحات الفنون ، ص١٢٨٤ .